

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات و السادة الوزراء و كتاب الدولة و الولاية

ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: ضبط صلاحيات خلايا الحوكمة الرشيدة

في إطار الحرص على إحكام دور المكلفين بخلايا الحوكمة الرشيدة التي تم الإعلان عن إحداثها بموجب المنشور عدد 16 لسنة 2012 المؤرخ في 27 مارس 2012، ولمزيد إضفاء النجاعة والفاعلية على تدخل مختلف الهياكل العمومية في مكافحة الفساد وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة، بالتنسيق مع مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد، تكلف خلايا الحوكمة الرشيدة، تحت الإشراف الوظيفي للوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد، بالمهام التالية:

- التنسيق بين مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد والهيكلة الذي تنتمي إليه الخلية إداريا على أن يتم رفع كل الصعوبات التي قد تعترضها أثناء قيامها بمهامها الى الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد بهدف تذليلها،

- إبلاغ مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد بكل حالات الفساد أو سوء التصرف التي تصل الى علمه من المشتكين مباشرة أو من قبل هياكل التفقد الداخلي أو الرقابة المكلفة بالتحقيق فيها أو عند إحالتها على أنظار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حتى تتولى تجميع كل المعطيات ذات العلاقة لدراستها وتحليلها وإعداد التوصيات المناسبة في شأنها،

- متابعة كل ملفات الفساد التي هي موضوع تفقد اداري ومالي داخل الهيكل المعني أو محل تتبع قضائي وموافاة مصالح الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد بتقارير دورية حول ملاساتها ومآلها،

- موافاة مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد طبقا للتشريع الجاري به العمل بكل ما يطلبه من تصاريح وبيانات ووثائق ومعطيات ذات الصلة بمهامه،

- المشاركة في إعداد وتنفيذ منوال الحوكمة الرشيدة بالهيكل الذي تنتمي إليه الخلية وإبداء الرأي وجوبا في كل مشاريع أدلة الإجراءات المزمع تطبيقها والبت في مدى تلاؤمها مع منوال الحوكمة الرشيدة وذلك بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد،

- متابعة كل الإجراءات والإصلاحات المتعلقة بطرق التصرف الإداري و المالي ونوعية الخدمة العمومية المزمع إدخالها على عمل الهيكل الذي تنتمي إليه الخلية وتقديم الرأي حول تطابقها مع منوال الحوكمة الرشيدة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد،

- التنسيق مع هيكل الرقابة والتدقيق الداخلي التابعة للهيكل المعني لإجراء مهمات تفقد ظرفي في خصوص الشكايات الجدية التي ترد الى علمه والتي قد تكون ذات علاقة بمهامه وإعلام مصالح الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد الذي يأذن عند الاقتضاء بإحالة الملف مباشرة الى أنظار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

- المشاركة في إعداد الاستبيانات والإحصائيات التي تأذن بما مصالح الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد تطبيقا للمعايير الدولية في ضبط مستوى الفساد ومدى تفشيه أو تراجع حده حسب القطاعات والوظائف والخدمات وذلك بمهدف اقتراح الإصلاحات التشريعية أو الترتيبية الضرورية،

- مدّ مصالح الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد بتقارير دورية حول نشاط الخلية وبمقترحاتها في الغرض،

وفي هذا الإطار يتعين على الهياكل العمومية العمل على ما يلي:

- الإسراع بإدراج خلايا الحوكمة الرشيدة صلب الهياكل التنظيمية لكل هيكل عمومي. وفي هذه الحالة فإنه يتعين إحالة مشاريع تعديل النصوص على مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد لإبداء الرأي فيها وجوبا فضلا عن إحالتها على المصالح الإدارية المختصة طبق الإجراءات والتراتب الجاري بها العمل.

- تمكين الخلايا من الوسائل والدعم الضروريين لإنجاز أعمالها مع الحرص على احترام صلاحيتها وتفادي تداخلها مع غيرها من الهياكل الإدارية القائمة،

- تعيين أشخاص مشهود لهم بالزاهة صلب هذه الخلايا.

و نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية في تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساهمة في الحد من استثناء الفساد في الهياكل العمومية، فإن رؤساء الهياكل العمومية مدعوون لاتخاذ التدابير الضرورية لتطبيق ما ورد بهذا المنشور بكل دقة وعناية.

والسّلام

رئيس الحكومة

حمادي الجبالي

